

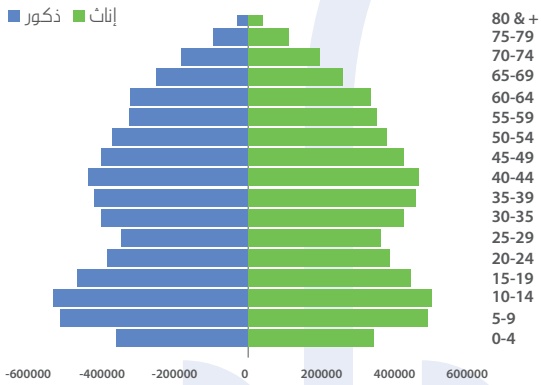


من جهة أخرى، يعود تراجع الخصوبة منذ سنة 2020، إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن جائحة كوفيد-19، مما دفع العديد من الأزواج إلى تأجيل الإنجاب أو العدول عنه.

في المقابل، شهدت الوفيات تقلبات ملحوظة. ففي الظروف العادية، كان معدل الوفيات يرتفع بحوالي 3.500 وفاة سنوياً، غير أن جائحة كوفيد-19 تسببت سنة 2021 في تسجيل أكثر من 27 ألف وفاة إضافية مقارنة بسنة 2019، ثم حوالي 26 ألف وفاة إضافية خلال سنة 2022، قبل أن تعود الوتيرة إلى مستوياتها المعتادة خلال سنتي 2023 و2024 بزيادة سنوية تقارب 3500 وفاة. وهكذا، فإن التراجع المستمر في الولادات، مقترناً بالارتفاع الظرفي في الوفيات، قد أسهما في تباطؤ واضح لنسق النمو الديمغرافي خلال الفترة 2014-2024، وهو ما يفسر تسجيل أدنى معدل نمو سنوي منذ الاستقلال، والمقدر بـ 0,87٪.

التركيبة العمرية للسكان في تونس سنة 2024

الرسم البياني 3: الهرم السكاني حسب تعداد 2024



تشهد التركيبة العمرية للسكان في تونس تغيراً كبيراً يعكس مرحلة متقدمة من التحول الديمغرافي. يُبرز تعداد 2024 هراً سكانياً يتسم بتقلص قاعدته واتساع قمته، وهي سمة دالة على مجتمع يتجه نحو الشيخوخة. فقد تراجعت نسبة السكان دون 20 سنة لتبلغ 30,4٪ من مجموع السكان، بعد أن كانت تقارب نصفهم سنة 1980، في حين تضاعفت نسبة من تفوق أعمارهم 60 سنة أكثر من ثلاث مرات منذ الاستقلال، منتقلة من 5,5٪ إلى 17٪ سنة 2024.

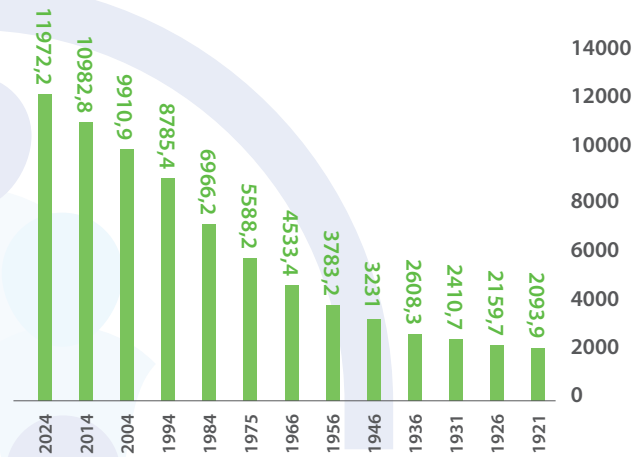
يُظهر الهرم السكاني لسنة 2024 قاعدة ضيقة، إذ لا تتجاوز نسبة الأطفال من الفئة العمرية 0-4 سنوات 5,9٪، مقابل 18,6٪ سنة 1966. يعزى هذا إلى الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة، التي تراجعت تحت عتبة الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على تجديد الأجيال البالغ 2,1 طفل لكل امرأة، لتستقر عند 1,7 طفل لكل امرأة، وفقاً لإحصاءات الحالة المدنية لسنة 2022.

ويبدو الانخفاض واضحاً بشكل خاص بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة، حيث تراجعت نسبتهم إلى 16,9٪ سنة 2024 مقابل 28٪ سنة 1966، رغم الارتفاع الطفيف الذي شهدته هذه الفئة العمرية نتيجة الطفرة الصغيرة في المواليد خلال الفترة 2010-2014. أما فئة السكان في سن النشاط (15-59 سنة) والتي تشكل جسيم الهرم السكاني، فما تزال تمثل نسبة مرتفعة (60,3٪)، غير أنها بدأت تسجل أولى مؤشرات التراجع بانخفاض يقارب 5 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2014.

تطور السكان في تونس

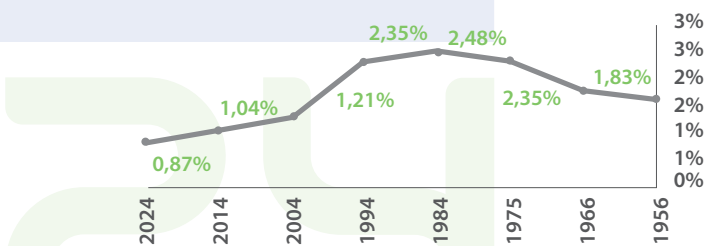
منذ أكثر من قرن، من 1921 إلى 2024، ارتفع عدد سكان تونس من حوالي مليوني نسمة إلى ما يقارب 12 مليون نسمة، أي ما يعادل ستة أضعاف. ويعكس هذا التطور الديمغرافي التحولات العميقة التي عرفت البلاد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن التحسن الملحوظ في الأوضاع الصحية.

الرسم البياني 1: عدد السكان حسب التعدادات (بآلاف)



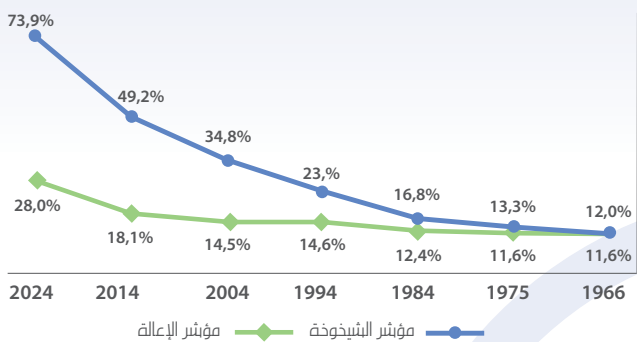
تُظهر البيانات أن نسق النمو السكاني في تونس تباطأ بشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية، فقد بلغ معدل الزيادة السنوية حوالي 107,200 نسمة خلال الفترة 2004-2014. وقد تعقّق هذا التباطؤ خلال العقد الأخير، إذ ارتفع عدد السكان من 10,952,477 نسمة سنة 2014 إلى 11,972,169 نسمة سنة 2024، أي بزيادة قدرها 989,692 نسمة فقط، وبمعدل نمو سنوي لم يتجاوز 0,87٪.

الرسم البياني 2: متوسط معدل النمو السنوي الإجمالي للسكان خلال فترات التعداد



يرتبط انخفاض معدل النمو الديمغرافي في السنوات الأخيرة ارتباطاً وثيقاً بتطور عدد المواليد والوفيات خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 2014 و2024. إذ تشير معطيات سجلات الحالة المدنية إلى تراجع مستمر في عدد المواليد منذ سنة 2015، حيث سُجل أول انخفاض بين سنتي 2015 و2016 بحوالي 3 آلاف ولادة، تلاه تراجع قدر بمعدل 7.800 ولادة سنوياً خلال الفترة 2016-2019. ثم تواصل هذا النقص حيث شهد عدد المواليد انخفاضاً حاداً بين 2019 و2020 إذ بلغ 21.707 ولادة. استمر هذا المنحى التنازلي خلال الفترة 2020-2024 بمعدل تراجع سنوي يناهز 13 ألف ولادة. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل من أهمها تقلص عدد النساء في سن الإنجاب، مما يحدّ تلقائياً من عدد المواليد المحتملين.

الرسم البياني 5: تطور مؤشر الشيخوخة ومعدل الإعالة الديموغرافية لكبار السن من خلال التعدادات السكانية (1966-2024)



تمكن المقارنة مع التعدادات السابقة من تسليط الضوء على حجم هذا التطور. سنة 2014، بلغ معدل إعالة كبار السن 18٪، بينما بلغ مؤشر التهرم السكاني (نسبة كبار السن مقارنة بالأطفال دون سن 15 عامًا) 49٪. قبل عشرين عامًا، في عام 1994، كان هذان المؤشران منخفضين: 15٪ لمعدل إعالة كبار السن و24٪ لمؤشر التهرم. في عام 1966، كانت النسبة حوالي 12٪، مما يعكس ارتفاعًا كبيرًا في نسبة الشباب بين السكان في ذلك الوقت.

تعكس هذه التطورات الأثر المشترك لعاملين رئيسيين: استمرار انخفاض الخصوبة من جهة، وارتفاع أمل الحياة من جهة أخرى. يؤدي هذا التحول المزدوج إلى تحول في التركيبة العمرية بترجع تدريجيًا لنسبة الشباب لصالح نسبة متزايدة من كبار السن. وبالتالي، تشهد تونس تحولًا ديموغرافيًا يتميز بشيخوخة سكانية بشكل متزايد.

توزيع السكان حسب الوسط والولاية والأقاليم

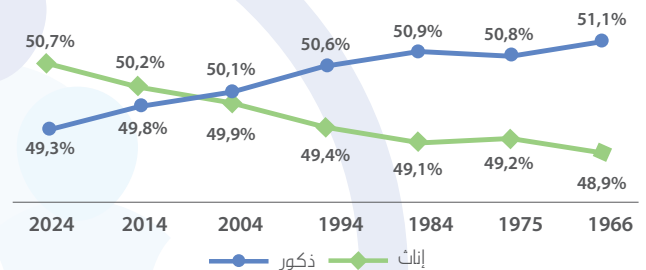
جدول 1: توزيع السكان حسب الولاية والأقاليم (بالآلاف)

الإقليم	الولاية	العدد	المجموع
الإقليم 1	بنزرت	607.388	2636.149
	باجة	311.417	
	جندوبة	404.352	
	الكاف	237.686	
الإقليم 2	تونس	1075.306	3949.277
	أريانة	668.552	
	بن عروس	722.828	
	منوبة	418.354	
	نابل	863.172	
الإقليم 3	زغوان	201.065	3121.821
	سوسة	762.281	
	منستير	599.769	
	مهدية	449.985	
	قصرين	600.803	
	قيروان	492.741	
الإقليم 4	سليانة	216.242	2046.271
	صفاقس	1047.468	
	قفصة	489.991	
	بيدي بوزيد	120.036	
الإقليم 5	توزر	388.776	1293.957
	قابس	410.847	
	مدنين	537.255	
	تطاوين	162.654	
	قبلي	183.201	

التركيبة السكانية حسب الجنس في تونس سنة

يكشف تطور التركيبة السكانية حسب الجنس في تونس عن أغلبية طفيفة لعدد الإناث، وهو ما تؤكدته نتائج التعدادين الأخيرين. بلغ إجمالي عدد السكان حسب تعداد 2024، 11972,2 ألف نسمة، منهم 5906,2 ألف رجل (49,3٪) و6065,9 ألف امرأة (50,7٪)، مما يُترجم إلى نسبة ذكورة تبلغ حوالي 97,4. وفجوة بين الجنسين قدرها 159,75 ألف نسمة، لصالح النساء. يُمثل هذا الوضع طبيعة مع التعدادات السكانية السابقة لعام 2014، حيث كان عدد الرجال يفوق عدد النساء باستمرار.

الرسم البياني 4: نسبة السكان حسب الجنس من خلال التعدادات



يجدر التذكير كذلك بأن نسبة الذكورة عند الولادة تبقى طبيعية لصالح الذكور، إذ تسجل حوالي 105 ذكور لكل 100 أنثى، وهو ما يفسر الغلبة العددية للذكور ضمن الفئات العمرية من 0 إلى 20 سنة. غير أنّ هذا الاتجاه ينقلب ابتداءً من سن 21 سنة، حيث ينخفض معدل الذكورة إلى أقل من 100، ليبلغ 99,9 ذكر لكل 100 أنثى، قبل أن يواصل تراجعها مع التقدم في العمر. يمكن تفسير هذا الانعكاس في نسبة الذكورة بواسطة ظاهرتين رئيسيتين:

الهجرة الدولية، التي برزت بشكل خاص خلال العقد الماضي، مع هجرة أعداد كبيرة من الشباب الذكور بغض النظر عن المستوى التعليمي. ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور نتيجة التعرض لمخاطر أكبر، على غرار التدخين والكحول وتعاطي المخدرات وحوادث الطريق والهجرة غير الشرعية والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الوفاة.

بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة، يصبح التفوق العددي للإناث واضحاً جداً، إذ ينخفض معدل الذكورة إلى نحو 80 ذكر لكل 100 أنثى. وترتبط هذه الوضعية مباشرة بالفارق في أمل الحياة عند الولادة المتوقع بين الجنسين. ووفقاً لبيانات الحالة المدنية، بلغ هذا المؤشر لدى الذكور سنة 2022 حوالي 74,7 مقابل 79,3 سنة للإناث، مما يؤكد طول عمر النساء مقارنة بالرجال.

التهرم السكاني

تُظهر نتائج التعداد السكاني تحولاً تدريجياً وعميقاً في التركيبة السكانية في تونس. رغم أن السكان لا يزالون شباباً بشكل عام، إلا أن المؤشرات تُظهر اتجاهاً واضحاً نحو التهرم السكاني. سنة 2024، قُدّرت نسبة إعالة كبار السن، أي عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر لكل 100 شخص في سن العمل (15-59 سنة)، بحوالي 28٪. بالإضافة إلى ذلك، هناك قرابة 74 شخصاً مهتماً لكل 100 طفل دون سن 15، مما يُظهر الانعكاس التدريجي للهرم العمري للسكان.



كما سجلت ولايتي المهدية والقصرين نموًا منتظمًا، ولكن بوتيرة أبطأ، ليبلغا على التوالي 450 ألفًا و493 ألف نسمة سنة 2024.

في المقابل، تعرف ولاية سليانة تراجعًا تدريجيًا في عدد السكان منذ سنة 1994، حيث انخفضت من 246 ألفًا إلى 216 ألف نسمة سنة 2024، وهو ما يعكس على الأرجح الأثر المزدوج لكل من الهجرة نحو المراكز الحضرية وضعف النمو الطبيعي.

بصفة عامة، يكشف الإقليم 3 عن ديناميكية سكانية متباينة: فالمناطق الساحلية والحضرية تسجل نموًا متواصلًا، بينما تشهد بعض الولايات الداخلية ركودًا أو انكماشًا سكانيًا.

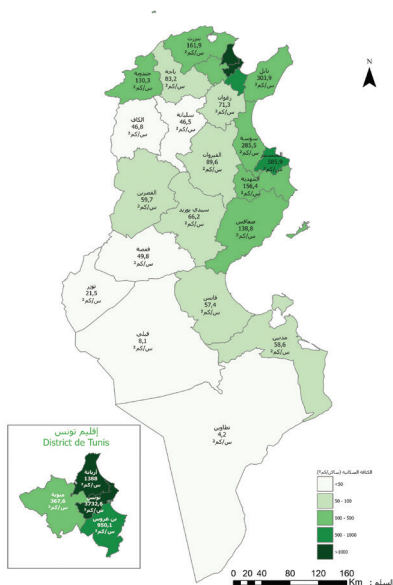
تشير معطيات الإقليم 4 خلال الفترة 1984-2024 إلى ديناميات متباينة حسب الولايات. تظل ولاية صفاقس الأكثر كثافة سكانية بـ 1,047 مليون نسمة سنة 2024، ما يؤكد دورها كقطب اقتصادي وحضري رئيسي. أما ولايتي سيدي بوزيد وقفصة، فقد شهدتا نموًا منتظمًا بوتيرة أبطأ، ليبلغ عدد سكانهما على التوالي 490 ألفًا و389 ألف نسمة سنة 2024. فيما سجلت ولاية توزر، نموًا بطيئًا ليصل عدد سكانها إلى 120 ألف نسمة، وهي الأقل كثافة سكانية مما يعكس وزنها الديموغرافي المحدود داخل الإقليم.

بصفة عامة، يتركز النمو الديموغرافي في المراكز الحضرية والساحلية، بينما تشهد الولايات الداخلية زيادة أقل وضوحًا، وهو ما يعكس الفوارق في التنمية الاقتصادية وجاذبية الأقاليم وديناميات الهجرة الداخلية.

شهد الإقليم 5 نموًا ديموغرافيًا منتظمًا، وإن اختلفت وتيرته بين الولايات. تظل ولاية مدين الأكثر كثافة سكانية بـ 537 ألف نسمة سنة 2024، تليها ولاية قابس بـ 411 ألف نسمة، في حين تبقى ولايتا تطاوين (163 ألف نسمة) وقبلي (183 ألف نسمة) الأقل سكانًا في الإقليم. ويعكس هذا التوزيع أهمية المراكز الحضرية والساحلية (مدين و قابس) مقارنة بالمناطق الصحراوية الأقل جذبًا (تطاوين وقبلي).

بصفة عامة، يكون النمو أكثر وضوحًا في الولايات الساحلية، في حين تشهد الولايات الداخلية، التي تتسم بظروف مناخية أصعب وكثافة سكانية منخفضة، زيادة أكثر اعتدالًا في عدد السكان.

الرسم البياني 6: خريطة الكثافة السكانية حسب الولايات



الكثافة السكانية الإجمالية بالبلاد التونسية سنة 2024: 76,6 سائ/كـم²

أعتمد تعداد 2024 تصنيفًا للسكان حسب وسط مكان الإقامة، سواء كان حضريًا أو ريفيًا، عوضًا عن التصنيف القديم (بلدي/غير بلدي). وقد تم اعتماده في إطار مشروع DEGURBA (تطبيق درجة التحضر في تونس لتوفير بيانات حضرية قابلة للمقارنة). وفقًا لهذا التصنيف الجديد، بلغ عدد السكان في الوسط الحضري 615 826 8 نسمة، أي 72% من إجمالي السكان، بينما قدر عدد السكان في الوسط الريفي بـ 3 339 356 نسمة، يمثلون 28% مع تباينات كبيرة حسب الولاية والأقليم.

تشير معطيات التعداد إلى تركيز قرابة 60% من سكان البلاد في الإقليمين 2 و3، ما يعكس الدور المحوري لهذين الإقليمين في الدينامية السكانية الوطنية، بالنسبة للإقليم 4 الذي يحتل المرتبة الوسطى بنسبة 17,1%، من مجموع السكان، في حين يظل الحضور الديموغرافي للإقليمين 1 و5 محدودًا، حيث يشكلان نحو ربع السكان فقط. يترجم هذا التوزيع تباينات بين الأقاليم مرتبطة بنسبة التحضر، وجاذبية الأقاليم اقتصاديًا، وديناميات الهجرة الداخلية.

في الإقليم 1، تراجعت الحصة السكانية للولايات الأربع (بنزرت، باجة، جندوبة، والكاف) بين 1984 و2024، وحافظت بنزرت على الوزن النسبي الأعلى، غير أن نسبتها ترجعت من 5,7% سنة 1984 إلى 5,1% سنة 2024، وهو ما يعكس انخفاضًا طفيفًا. أما باجة وجندوبة فقد سجلتا انخفاضًا أوضح: من 3,9% إلى 2,6% بالنسبة لباجة، ومن 5,2% إلى 3,4% بالنسبة لجندوبة. فيما سجل الكاف التراجع الأشد من 3,6% إلى 2%.

أما الإقليم 2، فقد شهد نموًا سكانيًا متفاوتًا. ورغم احتفاظ ولاية تونس بمكانتها كأكثر الولايات كثافة سكانية (أكثر من 1,07 مليون نسمة سنة 2024)، تباطأ نموها بعد 2004 نتيجة اكتمال الامتداد العمراني. في المقابل، سجلت الولايات المجاورة مثل بن عروس وأريانة نموًا واضحًا: فقد تضاعف عدد سكان ولاية بن عروس نحو ثلاث مرات خلال أربعين سنة، من 246 ألف نسمة سنة 1984 إلى 723 ألف نسمة سنة 2024.

بينما ارتفع عدد سكان أريانة من 374 ألفًا إلى 669 ألفًا خلال نفس الفترة، أما ولاية منوبة، التي أدرجت في الإحصائيات ابتداءً من سنة 2004 بعد إحداثها سنة 2000، فقد شهدت نموًا سكانيًا منتظمًا ليبلغ عدد سكانها 418 ألف نسمة سنة 2024. ما يعكس توسع المناطق السكنية والصناعية المحيطة بالعاصمة.

أما فيما يتعلق بالولايات المحيطة بتونس الكبرى، فقد كان النمو الديموغرافي أكثر اعتدالًا، حيث ارتفع عدد سكان نابل من 461 ألف نسمة سنة 1984 إلى 863 ألفًا سنة 2024، ما يؤكد دورها كمركز إقليمي رئيسي. في المقابل، تظل ولاية زغوان الأقل كثافة سكانية ضمن الإقليم، إذ بلغ عدد سكانها 201 ألف نسمة سنة 2024، رغم تسجيلها زيادة متواصلة على مدى العقود.

بصفة عامة، يكشف الإقليم 2 عن نمو سكاني متسارع تقوده ولايات الحزام الخارجي للعاصمة، وهو ما يعكس توسعًا حضريًا نحو الضواحي وإعادة توزيع تدريجي للسكان خارج النواة المركزية لتونس. سجل الإقليم 3 نموًا ديموغرافيًا عامًا بدرجات متفاوتة بين الولايات. وتظل ولاية سوسة الأكثر كثافة سكانية، إذ بلغ عدد سكانها 762 ألف سنة 2024، تليها ولايتا القيروان (601 ألف نسمة) والمنستير (600 ألف نسمة)، ما يبرز الدور المحوري للمراكز الحضرية والساحلية كأقطاب جذب اقتصادي واجتماعي.

الحالة الزوجية للسكان في تونس

جدول 1: التوزيع النسبي للسكان من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية سنة 2024

الحالة	ذكور	إناث	المجموع
أعزب / أعزبة	38.7	29.6	34.0
متزوج / متزوجة	58.5	57.0	57.7
أرملة / أرملة	1.4	10.6	6.1
مطلق / مطلقة	1.4	2.8	2.1
المجموع	100.0	100.0	100.0

تشير بيانات التعداد العام الأخير إلى توزيع السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس والحالة الزوجية.

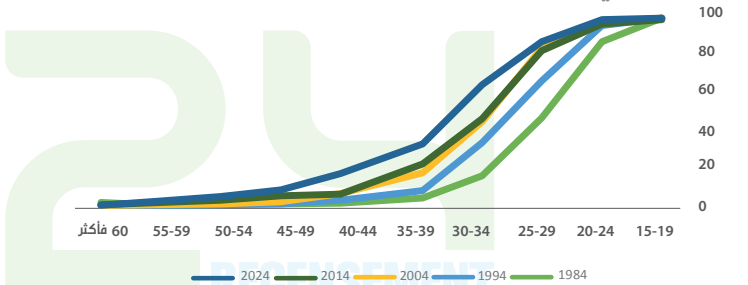
وتُظهر النتائج أنّ غالبية هذه الفئة متزوجة، بنسبة تفوق 57.5٪، موزعة بشكل شبه متوازن بين الرجال (58.2٪) والنساء (56.7٪). ويحتل العزّاب المرتبة الثانية بنسبة 34.3٪، غير أنّ الفوارق بين الجنسين تبدو واضحة، إذ تفوق نسبة العزّاب لدى الرجال (39.0٪) بشكل ملحوظ تلك المسجلة لدى النساء (29.8٪).

تتسم فئة الأرمال بغلبة واضحة للنساء، حيث تمثّل الأرمال 10.6٪ من مجموع النساء اللواتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر، مقابل 1.4٪ فقط من الأرمال بين الرجال من نفس الفئة العمرية، أي ما يقارب ثمانية أضعاف. ويُعزى هذا التفاوت إلى طول أمل الحياة لدى النساء مقارنة بالرجال، وإلى عدم التكافؤ بين الجنسين في فرص الزواج مجدداً.

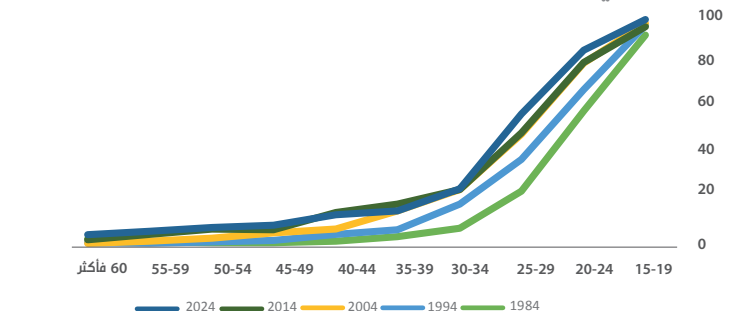
أمّا المطلّون فيمثلون نسبة ضعيفة نسبياً (حوالي 2.1٪)، غير أنّ التفاوت بين الجنسين يظل قائماً أيضاً، إذ تسجّل النساء نسبة أعلى (2.8٪) مقابل 1.4٪ لدى الرجال.

بصفة عامة، يبيّن الجدول من جهة أنّ الزواج يمثّل الوضع المدني الأكثر انتشاراً، ومن جهة أخرى يبرز الفوارق الواضحة بين الجنسين، حيث ترتفع نسبة النساء ضمن فئتي الأرمال والمطلقات، في حين يسجّل حضور أكبر للرجال ضمن فئة العزّاب.

الرسم البياني 6: تطور نسبة الرجال العزّاب منذ سنة 1984



الرسم البياني 7: تطور نسبة النساء العازبات منذ سنة 1984



تكشف القراءة حسب الفئات العمرية عن ديناميكيات متباينة. فبالرغم من تسجيل ارتفاع في نسبة العزّاب داخل مختلف الفئات العمرية خلال الأربعين سنة الماضية، فإنّ فئتي 35-39 سنة و40-44 سنة شكّلتا استثناءً منذ التعداد الأخير، حيث سجّل بهما تراجع طفيف بين 2014 و2024.

كما تُظهر دراسة نسب العزوبة حسب العمر والجنس سنة 2024 وجود فوارق بيّنة بين الرجال والنساء، تتجسّد في ثلاثة مظاهر رئيسية:

- اتّسع الفجوة إلى حدود سنّ الأربعين.

- تتفارق الفوارق بين الجنسين تدريجياً إلى أن تبلغ ذروتها في الفئة 44-40 سنة:

34-30 سنة: 65.0٪ من الرجال عزّاب مقابل 28.3٪ من النساء (فارق بـ 36.7 نقطة).

39-35 سنة: 35.1٪ من الرجال مقابل 15.7٪ من النساء (فارق بـ 19.4 نقطة).

*تحوّل غير مسبوق بعد سنّ الخامسة والأربعين، يُسجّل انعكاس في الاتجاه ابتداءً من الفئة 45-49 سنة، حيث ترتفع نسبة العزوبة لدى النساء لتفوق نظيرتها لدى الرجال: الفئة العمرية 49-45 سنة: 11.1٪ من النساء مقابل 10.3٪ من الرجال.

متوسط العمر عند الزواج الأول تم احتساب متوسط العمر عند الزواج الأول باستخدام طريقة هجنال (Hajnal)، التي تعد طريقة بسيطة وسريعة للتقدير اعتماداً على نسب العزّاب حسب الفئة العمرية، وقد طُبّقت بشكل منفصل على الرجال والنساء.

أظهرت النتائج أن متوسط العمر عند الزواج الأول بلغ 34.6 سنة لدى الرجال و28.4 سنة لدى النساء، مما يعكس الفروق بين الجنسين في توقيت الزواج ويظهر الاتجاهات الحالية في سلوك الزواج داخل المجتمع التونسي.

جدول 3: تطور متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس منذ عام 1961 (بالسنوات)

السنة	رجال	نساء	الفجوة
1966	27.1	20.9	6.2
1975	27.2	22.6	4.6
1984	28.1	24.3	3.8
1994	30.3	26.6	3.7
2004	32.7	29.1	3.6
2014	33	28.6	4.4
2024	35.3	28.9	6.4

يمكن تفسير الارتفاع المتواصل لمتوسط العمر عند الزواج الأول خلال العقود الستة الماضية بواقع أن الرجال والنساء يتزوجون في سن متأخرة أكثر فأكثر، مما يؤدي إلى إطالة فترة العزوبة. ومن التطورات الأخرى اللافتة نجد الفارق بين متوسط العمر عند الزواج الأول للرجال والنساء. فقد كان هذا الفارق 6.2 سنوات في عام 1966، ثم تراجع تدريجياً ليصل إلى 3.6 سنوات في 2004. ومع ذلك، شهد سنة 2014 ارتفاعاً مجدداً إلى 4.4 سنوات نتيجة انخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول لدى النساء، واستمرت هذه الظاهرة حتى سنة 2024، حيث بلغ الفارق 6.4 سنوات.